2025 -).Vol.(16), No. (/),P) (1070- 1054 الصفحة(، (68) العدد ،(16) الاصدار

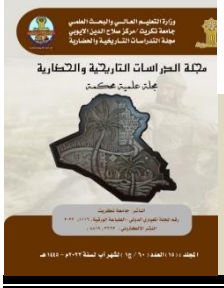

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الأكاديمية العلمية

مجلة الدراسات التاريخية والحضارية

Journal of historical & cultural studies
Print - ISSN: 20231116 & Online - ISSN: 88192663
Journal Homepage:
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/396

سياسة الحزب الديمقراطي وتأثيرها على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية بين عامي 1950-1960

اسم الباحث/ ة (1): وسام عجيل شيحان
الدرجة العلمية: بكالوريوس
التخصص العلمي: تاريخ
مكان العمل: مديرية تربية صلاح الدين- قسم تربية بيجي

اسم الباحث/ ة (2): حسن علي خضير
الدرجة العلمية: أ. م. د.
التخصص العلمي: تاريخ حديث
مكان العمل: جامعة تكريت- كلية التربية للعلوم الإنسانية

ملخص البحث عربي:
تسعى هذه الدراسة إلى تحليل سياسة الحزب الديمقراطي التركي خلال الفترة 1950–1960، وهي مرحلة مؤثرة في تاريخ تركيا الجمهوري الحديث. ركزت الحكومة الجديدة على دعم الفلاحين الذين كانوا يشكلون غالبية السكان، كما اهتمت بتنمية القطاع الصناعي وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية عبر إصدار قوانين محفّزة للمستثمرين الغربيين، ما أسهم في نمو نسبي لبعض الصناعات مثل الكيماوية والكهربائية.
ورغم ما بدا من زخم اقتصادي، فإن السياسات افتقرت إلى تخطيط اقتصادي متماسك وإدارة رشيدة، مما أدى إلى خلل بنيوي على المدى المتوسط، تمثل في ارتفاع معدلات الاستيراد وتراكم الديون الخارجية التي قاربت خمس مليارات ليرة تركية، ما تسبب بأزمة حادة في ميزان المدفوعات. كما تدهورت الأوضاع المعيشية نتيجة تزايد البطالة بفعل هجرة الفلاحين إلى المدن.
وعلى الصعيد الثقافي، شهدت الفترة توجهًا لتغريب المجتمع وتبنيه النموذج الغربي. وتُظهر الدراسة أن السياسات الديمقراطية، رغم طابعها الإصلاحي، فشلت في مواجهة التحديات البنيوية، وأسهمت في إضعاف شرعية الحزب وتماسكه، مما مهد لتدخل الجيش وانقلاب 27 أيار 1960. وتعتمد الدراسة المنهج التاريخي والنقد البنيوي لفهم الروابط بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتطورات السياسية.

الكلمات المفتاحية:

الحزب الديمقراطي، تركيا، الاقتصاد التركي، رأس المال الأجنبي، الانقلاب العسكري 1960.

The Policy of the Democratic Party and Its Impact on the Economic and Social Conditions Between 1950–1960

Name of The Researcher (1): Wissam Ajeel Sheehan Al-Janabi
Degree: B.A
Scientific Specialization: History
Place of Work: Directorate of Education of Salah al-Din - Baiji Education Department
Name of The Researcher (2): Hassan Ali Al-Obaidi
Scientific Degree: PhD
Scientific Specialization: Modern History
Place of Work: University of Tikrit - College of Education for Human Sciences

Summary:
This study aims to provide an in-depth analysis of the Democratic Party's policies in Turkey during the period from 1950 to 1960—a pivotal decade in the history of the modern Turkish Republic. The newly elected government prioritized the agricultural sector, particularly addressing the needs of peasants who comprised the majority of the population at the time. It also focused on fostering industrial development and attracting foreign capital by enacting legislation favorable to Western investors, resulting in relative growth in sectors such as chemical and electrical industries.
Despite the initial momentum, these policies lacked coherent economic planning and sound governance, which led to structural imbalances in the medium term. Import volumes increased significantly, and external debt rose to nearly five billion Turkish lira by the end of the decade, causing a severe balance of payments crisis. Simultaneously, living conditions deteriorated due to rising unemployment driven by rural-to-urban migration.
On the socio-cultural level, the period witnessed deliberate attempts to Westernize Turkish society. The study concludes that, despite reformist intentions, the Democratic Party's policies failed to address fundamental structural challenges, ultimately weakening the party's legitimacy and internal cohesion. This paved the way for military intervention and the military coup of May 27, 1960. The study employs a historical and structuralist analytical framework to examine the causal relationships between economic, social, and political developments.

Keywords: Democratic Party, Turkey, Turkish Economy, Foreign, Capital, 1960 Military Coup.

Received: الاستلام

Accepted: القبول

Available Online: / 2024\النشر المباشر

 Corresponding author:

المقدمة:

شهدت الجمهورية التركية خلال عقد الخمسينيات من القرن العشرين تحولات جوهرية شملت مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك في أعقاب فوز الحزب الديمقراطي بالانتخابات العامة لعام 1950 وتسلّمه مقاليد السلطة بقيادة عدنان مندريس. وقد مثّل هذا التحوّل لحظة فارقة في التاريخ السياسي التركي، حيث كُسر احتكار حزب الشعب الجمهوري للسلطة منذ تأسيس الجمهورية، وافتُتح عهد جديد تميز بتبنّي سياسات انفتاحية على الصعيدين الداخلي والخارجي[1]. تبنّت حكومة الحزب الديمقراطي توجهًا اقتصاديًا ليبراليًا، تمثّل في تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتحرير الأسواق، وتعزيز الإنتاج الزراعي عبر توزيع الأراضي، وتقديم الدعم المالي والتقني للفلاحين، فضلاً عن تحفيز النشاط الصناعي من خلال تأسيس مؤسسات تمويلية جديدة، مثل مصرف الإنماء الصناعي، وتشريع قوانين تهدف إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية. وعلى المستوى الخارجي، اتسمت سياسة الحزب بانحياز واضح نحو المعسكر الغربي، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار الانخراط ضمن استراتيجيات الحرب الباردة، وهو ما انعكس في انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952[2]. وعلى الرغم من النجاحات النسبية التي تحققت في السنوات الأولى من حكم الحزب الديمقراطي، إلا أنّ تلك السياسات لم تكن بمنأى عن الإخفاقات والتحديات البنيوية. فقد أدّت إلى اختلالات خطيرة في هيكل الاقتصاد الوطني، أبرزها تفاقم العجز في الميزان التجاري، وتنامي المديونية الخارجية، وارتفاع معدلات البطالة، لا سيما في المناطق الحضرية، بالتزامن مع هجرة مكثفة من الريف إلى المدن. كما أسهمت السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة في تعميق التفاوت الطبقي، وخلق فجوة بين النخبة السياسية والشرائح الشعبية، إلى جانب تصاعد الانتقادات بشأن تسييس الدين وتضييق الحريات السياسية، مما أفضى إلى تآكل شرعية النظام القائم. وقد تضافرت هذه العوامل في تكوين بيئة داخلية مضطربة، توجت بتدخل المؤسسة العسكرية، التي أطاحت بحكومة الحزب الديمقراطي في انقلاب 27 أيار/مايو 1960، فاتحة بذلك مرحلة جديدة في التاريخ السياسي التركي[3]. وانطلاقًا من ذلك، يهدف هذا البحث إلى تحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجها الحزب الديمقراطي خلال المدة 1950–1960، وبيان أثرها في تكوين الأزمات البنيوية التي مهّدت لانهيار التجربة الديمقراطية التركية في عقدها الأول.

الإطار النظري:

اولاً: مشكلة البحث:

1. ما مدى تأثير سياسة الحزب الديمقراطي التركي (1950 – 1960) على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد؟
2. وهل ساهمت تلك السياسات في تعزيز التنمية الشاملة أم أدت إلى أزمات بنيوية؟

ثانياً: فرضية البحث:

أدى النهج الليبرالي والاعتماد الكبير على الدعم الأمريكي إلى تحولات اقتصادية واجتماعية سريعة، إلا أن ضعف التخطيط وغياب العدالة الاجتماعية أفضى إلى أزمات هيكلية مهّدت لانهيار النظام الديمقراطي الحاكم.

ثالثاً: هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحزب الديمقراطي، تقييم آثارها الفعلية، واستكشاف علاقة تلك السياسات بالأزمات التي شهدتها البلاد في نهاية الخمسينيات.

رابعاً: أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في تقديم قراءة تحليلية معمقة لمرحلة مفصلية من تاريخ تركيا الحديث، تسلط الضوء على العلاقة بين السياسة والاقتصاد والمجتمع، وتُظهر كيف يمكن للقرارات الاقتصادية أن تصنع أو تهدد الاستقرار السياسي.

خامساً: منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج التاريخي التحليلي، من خلال تحليل الوثائق الرسمية، والتقارير الحكومية، والمصادر الأكاديمية ذات العلاقة، مع التركيز على الموازنة بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية.

سادساً: هيكلية البحث:

يتكون البحث من عدة محاور رئيسية تشمل:

- المبحث الأول: السياسة الاقتصادية للحزب الديمقراطي وتأثيرها على الزراعة والصناعة
- المبحث الثاني: التغيرات الاجتماعية والثقافية والدينية
- المبحث الثالث: تداعيات السياسات الديمقراطية وانعكاساتها السياسية
- المبحث الرابع: السياسة الخارجية وتأثيرها

المبحث الأول

السياسة الاقتصادية للحزب الديمقراطي وتأثيرها على الزراعة والصناعة

اولاً: تأثيرها على القطاع الزراعي

أكد بايار بعد فوز الحزب الديمقراطي في انتخابات عام 1950م على تطبيق المبادئ التي تبناها الحزب، والتي تجسدت في منهاج وزارة حزبه الأولى[4]. فبدأت الحكومة اهتمامها بالقطاع الزراعي، بغية كسب دعم الفلاحين عبر تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، ومواصلة تطبيق قانون توزيع الأراضي الزراعية الصادر عام 1945م والذي عُدّل عام 1950م. ونتيجة لذلك، وزعت الحكومة أراضي الدولة والبلديات والأراضي المتروكة على الفلاحين مقابل أثمان تُسدد خلال عشرين عامًا[5]. وقد بلغت مساحة الأراضي الموزعة حتى عام 1954 نحو (1،206،1551) هكتار، بينما لم تتجاوز (160،083) هكتار بين عامي 1945 و1950. [6] كما شجعت حكومة الحزب استخدام الآلات الزراعية، فارتفع عدد الجرارات من أقل من ألف عام 1945 إلى أربعين ألفًا في أوائل عام 1954[7]. ومن خلال سياسة تسعيرية محفزة، دفعت الحكومة أسعارًا للمحاصيل الزراعية تعادل ضعف السعر العالمي، ما أدى إلى ارتفاع المبلغ المدفوع للمنتجين من 22 مليون ليرة تركية عام 1949 إلى أكثر من 519 مليون ليرة في 1954. كذلك وُزعت البذور المحسنة والأسمدة على الفلاحين بشكل ملحوظ، وازدادت القروض الزراعية المقدمة من المصرف الزراعي من 412 مليون ليرة عام 1950 إلى 2.4 مليار ليرة عام 1960[8]. غير أن هذه السياسات استفاد منها أساسًا كبار الملاّك، إذ وصلت 90% من المستوردات الزراعية لصالحهم، مقابل 8% لصغار الفلاحين، كما هبط إنتاج الحبوب عام 1953 رغم التوسع الزراعي، ما أدى لتحول تركيا إلى بلد مستورد للحبوب. [9]

ثانياً: تأثيرها على القطاع الصناعي

أسّست حكومة الحزب الديمقراطي في عام 1950 مصرف الإنماء الصناعي التركي، بإشراف مباشر من رئيس الجمهورية بايار، لدعم القطاع الخاص صناعيًا. تلقى المصرف دعماً من الحكومة والبنك الدولي، وبلغت القروض المقدّمة من المصرف عام 1954 نحو 117 مليون ليرة تركية، استفاد منها 266 مشروعًا خاصًا[10]. وشجعت الحكومة دخول رؤوس الأموال الأجنبية عبر قوانين 1951 و1954، والتي سمحت بالاستثمار دون قيود، ومعاملة المستثمرين الأجانب كالمحليين من حيث الضرائب والامتيازات، وضمان أرباحهم وإعادة تحويلها[11]. ساهمت هذه الإجراءات في جذب الاستثمارات الأجنبية، خصوصًا من الولايات المتحدة التي بلغت حصتها 65% من مجموع الاستثمارات الأجنبية (والتي بلغت قرابة مليار ليرة بنهاية الخمسينات). كما رُفعت سقوف الضمانات للقروض الأجنبية للقطاع الصناعي من 300 إلى 1000 مليون ليرة[12]. وكان لمصرف سومر دور في توجيه الاستثمار الصناعي العام، وبلغت استثماراته 757.5 مليون ليرة عام 1953[13]. كما بلغت المساعدات الأميركية الفنية والمالية لتركيا نحو 665 مليون دولار حتى عام 1954، ما ساعد في توسع الطرق والمواصلات والقطاعات الإنتاجية[14].

Corresponding author:

رغم هذا، ازداد العجز في الميزان التجاري من 62 مليون ليرة عام 1950 إلى 540 مليون ليرة عام 1954، ووصلت الديون الخارجية إلى نحو خمسة مليارات ليرة عام 1960[15]. كما ارتفعت الأسعار بشكل كبير، ولم يقابل ذلك ارتفاع حقيقي في دخل الفرد، ما أدى إلى أزمة اقتصادية واضحة، خصوصًا بعد عام 1955، حيث لم تعد المساعدات الأميركية متاحة كما في السابق[16].

المبحث الثاني

التغيرات الاجتماعية والثقافية والدينية

سعت حكومة الحزب الديمقراطي، ضمن المنهاج الذي أعدّه الحزب الحاكم، إلى تحديث المجتمع التركي، مع التأكيد على تبنّي نظم جديدة مستوحاة بدرجة كبيرة من النماذج الغربية. وفي هذا السياق، استمر التوجه الذي بدأ مع قيام الجمهورية نحو القضاء على المظاهر والتقاليد الشرقية، وتوجيه المجتمع التركي نحو الغرب، إلا أن هذا التغيير بقي محصورًا في المظاهر الخارجية ولم يتغلغل في عمق الحياة الاجتماعية سوى في بعض المدن الكبرى[17]. ساهمت وسائل الإعلام الجماهيري، كالتلفزيون، والسينما، والإذاعة، والصحف، والمكتبات، في نشر المظاهر الغربية وتعزيز التوجه الثقافي الجديد. كما نشطت الوكالات الغربية، مثل اللجنة الثقافية التابعة لوكالة الإعلام الأمريكية، في دعم النخبة المثقفة المتأثرة بالثقافة الأمريكية، وتدريبها لتكون قادرة على قيادة تركيا وفق رؤية تنسجم مع المصالح الغربية[18]. في صيف عام 1952، زارت تركيا بعثتان علميتان: الأولى أمريكية تضم 17 عالمًا، والثانية بريطانية تضم 13 عالمًا، مختصين في الدراسات الأثرية والتاريخية والاجتماعية[19]. كما أرسلت حكومة مندريس العديد من كبار موظفيها ومديري المدارس إلى معاهد أمريكية للتدريب والدراسة، وهو ما انعكس بعد عودتهم بمحاولة نشر مظاهر الحياة الأمريكية في تركيا[20]. وأنشأت الحكومة هيئة خاصة لتعليم اللغات الأجنبية وتدريب الإداريين والفنيين، بالتعاون مع الولايات المتحدة، مما سرّع في تغلغل المظاهر الغربية في بنية المجتمع[21]. هذه السياسات أدّت إلى نشوء فجوة واسعة بين النخبة المتغربة والطبقات الشعبية، وأسهمت في حالة من التنافر الاجتماعي، لا سيما في ظلّ تجاهل الواقع التركي وخصوصيته الثقافية، وهو ما مهّد لاحقًا لتنامي الاستياء الشعبي من الحزب الديمقراطي[22]. أما على الصعيد الديني، فقد اتبع الحزب الديمقراطي سياسة أكثر تسامحًا مقارنة بالحكومات السابقة، معتبرًا أن الدين يمكن أن يكون حاجزًا أمام انتشار الشيوعية في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ففي عام 1950، قرّر المجلس الوطني السماح مجددًا بتلاوة القرآن الكريم وأداء الأذان باللغة العربية، بعد أن كانا يُؤدّيان باللغة التركية في عهد حزب الشعب الجمهوري. كما تم إدراج مادة التربية الدينية في المدارس الابتدائية، وجعل التوجيه الديني اختياريًا في المراحل الأخرى[23]. هاجم الديمقراطيون النهج الكمالي العلماني ووصفوه بالإلحاد والانحلال الأخلاقي، معتبرين أن تهميش الإسلام أدّى إلى أزمة قيم في المجتمع التركي، خاصة في أوساط الشباب.

ومع تصاعد هذا التوجه، برزت ملامح توظيف الدين سياسيًا، وهو ما أثار قلق الأحزاب المعارضة، ودفع بالحكومة إلى اتخاذ تدابير تشريعية صارمة، منها إصدار قانون "حماية الوجدان والاجتماع" الذي منع استغلال الدين لتحقيق أهداف سياسية أو شخصية[24]. رغم هذا التوجه المحافظ دينيًا، كانت السلطات حذرة في مواجهة التيارات اليسارية، خصوصًا مع التقارب السوفيتي–المصري وثورة 14 تموز 1958 في العراق، ما زاد من قلق الأوساط الحاكمة التركية، التي رأت في الاتحاد السوفيتي تهديدًا لمكانة تركيا في المحور الغربي[25].

المبحث الثالث

تداعيات السياسات الديمقراطية وانعكاساتها السياسية

على الرغم من النجاحات الجزئية التي حققتها حكومة الحزب الديمقراطي في بدايات حكمها، لا سيما في القطاع الزراعي وتوسيع قاعدة الإنتاج، إلا أن السياسات الاقتصادية غير المخططة والانفتاح المفرط على الأسواق الخارجية أدّت إلى تدهور تدريجي في البنية الاقتصادية للدولة. فقد ازداد العجز في الميزان التجاري من 62 مليون ليرة عام 1950 إلى 540 مليون ليرة عام 1954، وارتفعت الديون الخارجية حتى بلغت خمسة مليارات ليرة تركية بحلول عام 1960. كما سجّل مؤشر الأسعار المعيشية ارتفاعًا كبيرًا، وبلغ ذروته في أيار عام 1957، ما عمّق معاناة الفئات محدودة الدخل[26]. ساهمت هذه الأزمات في ارتفاع معدلات البطالة، خصوصًا بعد تراجع فرص العمل الزراعي وهجرة أعداد كبيرة من سكان الريف إلى المدن، مما أدى إلى زيادة الضغط على المراكز الحضرية وارتفاع نسبة العاطلين عن العمل إلى 50%. ورغم اعتماد الحزب الديمقراطي على أصوات الفلاحين – الذين كانوا يشكلون 70–75% من الكتلة الناخبة – إلا أن السياسات الحكومية انحازت تدريجيًا إلى كبار الملاّك والمستفيدين من الامتيازات الاقتصادية، ما أسهم في اتساع الفجوة الطبقية[27]. سياسيًا، أدّت سياسة التسامح الديني التي انتهجتها حكومة مندريس إلى توتير العلاقة مع الأحزاب المعارضة، وظهرت بوادر إدخال الدين في المجال السياسي، وهو ما اعتُبر تهديدًا للبنية العلمانية للدولة التركية. وبدأت الحكومة بالتضييق على المعارضة، وأصدرت قوانين تمنع استغلال الدين، بل حلّت أحزابًا بحجة تهديد النظام الاجتماعي[28]. في الأشهر الأخيرة من حكم الحزب، تزايدت المؤشرات على قلق داخلي حيال تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية، ما دفع الحكومة إلى محاولة طلب الدعم الخارجي، حيث ترأس وزير الخارجية فطين زورلو وفدًا لحضور اجتماعات "هيئة اتحاد المدفوعات الأوروبية" في نيسان 1960، مطالبًا بمساعدة اقتصادية عاجلة. إلا أن هذه المحاولات لم تكن كافية لاحتواء السخط الشعبي والتوتر السياسي المتنامي، خاصة في ظلّ سياسة تكميم الأفواه وتراجع الحريات، وهو ما دفع المؤسسة العسكرية، التي رأت نفسها حامية للمبادئ الكمالية والجمهورية، إلى التدخل وإسقاط الحكومة في انقلاب عسكري وقع في 27 أيار 1960،

منهية بذلك تجربة الحزب الديمقراطي في الحكم، ومعلنة بداية مرحلة جديدة من السيطرة العسكرية على الحياة السياسية التركية[29].

المبحث الرابع

السياسة الخارجية وتأثيرها

اولاً: العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية

شهدت تركيا بعد الحرب العالمية الثانية تحولاً في سياستها الاقتصادية مع صعود الحزب الديمقراطي، الذي تبنى الحرية الاقتصادية وابتعد عن المفاهيم الاشتراكية، ما لاقى ترحيباً من الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة التي دعمت الحزب الجديد[30]. لعبت المساعدات الأمريكية المالية والفنية دوراً أساسياً في دعم الاقتصاد التركي، حيث أعلن وزير الخارجية التركي عام 1952 عن حجم هذه المساعدات. وفي عام 1953، وصل السفير الأمريكي الجديد "افراورن" إلى أنقرة حاملاً دعوة رسمية من الرئيس آيزنهاور للرئيس جلال بايار لزيارة الولايات المتحدة، والتي جرت في كانون الثاني 1954 واستمرت لثلاثة أيام[31]. خلال الزيارة، ناقش آيزنهاور وبايار التعاون السياسي والاقتصادي، وألقى بايار خطاباً في مجلس الشيوخ الأمريكي لاقى ترحيباً كبيراً[32]. وقد استثمر الحزب الديمقراطي هذه الزيارة في حملته الانتخابية، مدعوماً بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة، بخلاف حزب الشعب الجمهوري الذي كان أقرب للحياد في السياسة الخارجية[33].وفي إطار تقوية العلاقات الاقتصادية، زار راندل رئيس اللجنة الاقتصادية الأمريكية تركيا، وقدم توصيات بتعديل القوانين لجذب الاستثمارات الأجنبية، منها رفع القيود على المقايضة والاستيراد وتسهيل بيع السندات والأسهم التركية في الخارج، مما دفع الحكومة التركية إلى تعديل القوانين بناءً على توصياته[34]. أهم بنوده:

1. فتح كافة المناطق الاقتصادية أمام الاستثمار الأجنبي.
2. عدم إلزام الأجانب بالشراكة مع رؤوس الأموال التركية.
3. حرية تحويل الأرباح للخارج أو إعادة استثمارها.

أدى هذا القانون إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية غير النفطية بأكثر من عشرة أضعاف، وبلغت استثمارات الولايات المتحدة بين 1951-1961 نحو 64.5% من إجمالي الاستثمارات البالغة 2 مليار ليرة تركية، وبلغت نسبة استثماراتها في قطاع النفط بين 1954-1962 حوالي 70% من 1.5 مليار ليرة[35].

ساهمت هذه المشاريع في تحسين الاقتصاد، وكانت سبباً رئيسياً في نجاح الحزب الديمقراطي في انتخابات 1954، لكن بعد عام 1955 بدأت المعونات الأمريكية تقل تدريجياً، مما حدّ من قدرة تركيا على تمويل وارداتها ومشاريعها الاقتصادية[36]

ثانياً: العلاقة مع الاتحاد السوفيتي

استمرت سياسة مكافحة الشيوعية على نهج الحكومات السابقة منذ تأسيس الجمهورية، إلا أن حكومة الحزب الديمقراطي كثّفت الإجراءات، فتم في تشرين الثاني 1950 إقرار قانون يعاقب بالإعدام المنتمين للشيوعية، وبالسجن أو النفي على المتكتمين عنهم[37]. في 1951، أغلقت الحكومة صحيفة "الصوت الجديد" بسبب نشر مقال بعنوان "يا عمال العالم اتحدوا"[38]. كما قامت منظمة الطلبة القوميين الموالية للحزب بملاحقة النشاطات الشيوعية في الجامعات[39]. رأت الحكومة في دبلوماسيي الدول الشيوعية، خصوصاً السوفيت ورومانيا وبلغاريا وهنغاريا، تهديدًا أمنيًا، ففرضت قيودًا صارمة على تحركاتهم، محددة دائرة تنقلهم بـ40 كم عن أماكن عملهم، مع إشعار مسبق بمدة 48 ساعة[40].في عام 1954، تم اعتقال 184 شخصًا بتهمة محاولة إحياء الحزب الشيوعي، وحُكم على أغلبهم بالسجن، كما تم اكتشاف وثائق تشير إلى نشاط شيوعي سري، ما دفع الشيوعيين إلى الانتقال إلى الخارج، حيث أسسوا مركزًا لهم في موسكو عام 1956[41]. أما على صعيد العلاقات الدولية، فقد حاول الاتحاد السوفيتي بعد وفاة ستالين عام 1953 تحسين علاقاته مع تركيا، وأعلن رسميًا تخليه عن مطالبته بولايات قارص وأردهان وإنشاء قاعدة في المضائق[42].وأكد الحزب الديمقراطي أن بقاء التوتر مع السوفيت يخدم مصالح تركيا الاستراتيجية، حيث يضمن استمرار المساعدات الأمريكية الاقتصادية والعسكرية[43].

ثالثاً: دخول تركيا في حلف شمال الأطلسي (الناتو)

أ- الأسباب والدوافع

منذ تأسيس الجمهورية، حافظت تركيا على علاقات ودية مع الاتحاد السوفيتي، لكن التوتر بدأ يتصاعد بسبب مطالبات سوفيتية إقليمية (قارس وأردهان، قواعد بالمضائق)[44]. في آذار 1945، أنهى السوفيت معاهدة الصداقة مع تركيا (1925)، ما مثّل بداية الحرب الباردة بين الطرفين[45]. حاولت تركيا الانفتاح على الغرب وضمنت حيادها في الحرب العالمية الثانية حتى أعلنت الحرب على دول المحور في آذار 1945 لتلتحق بالحلفاء[46].

ب- التقارب مع الغرب

بعد الحرب، رأت تركيا أن حيادها خطر على أمنها، فبدأت بالاقتراب من الولايات المتحدة، رفضت المطالب السوفيتية التي تضمنت التنازل عن أراضٍ ومنح قواعد عسكرية، بدأت حملة دعائية سوفيتية ضد النظام التركي واتهامه بالفاشية، أكد تقرير المخابرات الأمريكية (CIA) عام 1951 على أهمية تركيا في مواجهة التوسع السوفيتي[47].

ج- المشاركة في الحرب الكورية

أرسلت تركيا 4500 جندي في تموز 1950 إلى كوريا، وبلغ مجموع الجنود حتى الهدنة عام 1953 (29,822)، قتل منهم (885) وجرح (2,159)[48]. كانت المشاركة التركية عاملاً حاسماً في تسهيل انضمامها إلى الناتو[49].

د- معارضة أوروبية وموقف الولايات المتحدة

عارضت النرويج والدنمارك وفرنسا وبريطانيا انضمام تركيا لأسباب تتعلق بالمساعدات الأمريكية وتوازن النفوذ في الشرق الأوسط[50].في أيار 1951، اقترحت الخارجية الأمريكية انضمام تركيا واليونان للناتو[51].

هـ: الانضمام الرسمي للناتو

وافقت دول الحلف على انضمام تركيا واليونان في اجتماع أوتاوا، أيلول 1951 ، تم الانضمام رسمياً في 18 شباط 1952، وتم تعديل بروتوكول الناتو ليشمل تركيا، أكدت الاستراتيجية الغربية بعد ذلك على تقديم دعم عسكري واقتصادي لتركيا وتوظيفها كبوابة للشرق الأوسط[52].

و- ردود الأفعال والنتائج

عبّرت تركيا عن التزامها الكامل بالحلف، وأشادت حكومتها بالإنجاز السياسي. أعلن الرئيس الأمريكي ترومان دعمه الكامل لانضمام تركيا، وأكد الرئيس بايار التزام بلاده بتعهداتها، انتقد الاتحاد السوفيتي الخطوة وقدم احتجاجاً رسمياً، لكن تركيا ردت بأن الحلف لا يهدد السوفيت ويهدف فقط للدفاع[53].

كان انضمام تركيا للناتو في 1952 نتيجة لتصاعد التهديد السوفيتي، ورغبتها في تأمين نفسها عبر تحالف غربي قوي. لعبت المشاركة في الحرب الكورية، والدعم الأمريكي، والدبلوماسية النشطة دوراً محورياً في ذلك. وقد رأت تركيا في الحلف وسيلة لتعزيز أمنها واستقلالها، بينما اعتبره الغرب مكسباً استراتيجياً ضد التوسع الشيوعي.

الخاتمة:

عكست سياسة الحزب الديمقراطي التركي خلال الفترة (1950 – 1960) تحولات جذرية هدفت إلى تحديث الاقتصاد وتحسين الواقع الاجتماعي. ورغم النجاحات النسبية في مجال الزراعة والصناعة، إلا أن غياب العدالة في توزيع الثروات، الاعتماد على المساعدات الأجنبية، وتفاقم الأزمات البنيوية أدت إلى فقدان الثقة الشعبية وقيام انقلاب عسكري. ويُظهر هذا النموذج أن التنمية الاقتصادية دون توازن اجتماعي ومؤسسات رقابية قد تؤدي إلى نتائج عكسية.

الاستنتاجات:

1. ارتكزت السياسة الاقتصادية على دعم الزراعة والقطاع الخاص الصناعي دون تخطيط متكامل.
2. أدت سياسة دعم أسعار الحبوب إلى تعزيز مكانة كبار الملاكين على حساب الفلاحين.
3. وفّرت المساعدات الأمريكية دفعة للنمو، لكنها خلقت تبعية اقتصادية خارجية.
4. ساهمت التغيرات الاجتماعية والدينية في تعميق التناقضات بين النخبة والشارع.
5. فشلت الحكومة في مواجهة أزمة البطالة والهجرة من الريف، مما أدى إلى التوترات الاجتماعية.
6. شكّلت الأوضاع الاقتصادية أحد العوامل الرئيسية لانقلاب 1960.

التوصيات:

1. ضرورة ربط التنمية الاقتصادية بالعدالة الاجتماعية لضمان الاستقرار السياسي.
2. أهمية اعتماد التخطيط الاقتصادي بعيد المدى وتجنب الاعتماد المفرط على الدعم الخارجي.
3. إعادة النظر في السياسات الزراعية لتكون أكثر إنصافًا للفلاحين.
4. الاستثمار في التعليم والتوعية المجتمعية للحد من التفاوت الثقافي بين الريف والمدينة.
5. تقوية المؤسسات الرقابية للحد من الفساد والاحتكار.
6. تشجيع النمو الصناعي المرتكز على الإنتاج المحلي المستدام.

Corresponding author:

المصادر والمراجع:

(1) أحمد، ف.(2002) . *صنع تركيا الحديثة* (س. داود و ح. الدوري، مترجمون). دار الكتب والوثائق.230 – 231.

(2) **أوغلو، ب. ب** .(1983) .*تركيا في أزمة: من الرأسمالية الدولية إلى الاستعمار الحديث* (ترجمة مركز البحوث والمعلومات). بغداد، ص94.

(3) النعيمي، أ. ن .(1981).*تركيا وحلف شمال الأطلسي* .عمان.103 - 105.

(4) د.ك. و، تقرير المفوضية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية، في 1950/5/24، منهاج الوزارة الجديدة، الملف 2738، الوثيقة 97.

(5) العبيدي، م. ح. ح .(1989) . *التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946–1960* (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الآداب، جامعة الموصل.109.

(6) ياسين ع. ط.، (2010) الدولتية واثرها في السياسة التركية حتى عام 1960، *مجلة سر من رأى*، العدد18، السنة السادسة، جامعة تكريت، ، 24-25.

العبيدي، م. ح. ح .(1989) .*التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946–1960* (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الآداب، جامعة الموصل 25؛ و110.

(8) العبيدي، م. ح. ح .(1989) .*التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946–1960* (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الآداب، جامعة الموصل 110.

(9) الجواهري ع. (1991) توجيه سياسة الاصلاح الزراعي في تركيا 1923 – 1980. *(دراسات تركية)* العدد 2، السدنة الاولى، كانون الاول، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 43.

(10) منشورات الأمم المتحدة، التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط 1945-1954، نيويورك، 1955، 206.

(11) نقلاً عن: د.ك. و، تقرير المفوضية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية في 1952/10/11، تقرير شهر أيلول 1952، الملف 2740، الوثيقة 51.

(12) مقتبس من: د.ك. و، تقرير المفوضية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية في 1952/10/11، تقرير شهر أيلول 1952، الملف 2740، الوثيقة 51، ص112، منشورات الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص206

(13) **العبيدي، م. ح. ح** .(1989) .*التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946–1960* (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الآداب، جامعة الموصل 112.

(14) **العبيدي، م. ح. ح** .(1989) .*التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946–1960* (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الآداب، جامعة الموصل 112.

(15) **العبيدي، م. ح. ح** .(1989) .*التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946–1960* (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الآداب، جامعة الموصل 113.

(16) اتجاهات التجارة الخارجية التركية، (1982) ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، العدد 2 ، 43.

)17(**Soysal, I.** (1977). *The influence of the concept of western civilization on Turkish foreign policy* (Nos. 3–4). Ankara, p. 6

(18) **النعيمي، أ. ن** .(1981) .*تركيا وحلف شمال الأطلسي* .عمان، 160.

 Corresponding author:

(19) **النعيمي، أ. ن** .(1981) *تركيا وحلف شمال الأطلسي* .عمان، 160.

)20(**Tashan, S.** (1978). *Turkey and the West. Foreign Policy, 1–2*, p..

(21) **النعيمي، أ. ن** .(1981) *تركيا وحلف شمال الأطلسي* .عمان، 162.

(22) **النعيمي، أ. ن** .(1981) *تركيا وحلف شمال الأطلسي* .عمان، 162.

(23) **الغفور، ع. ق** .(1987) .الديانة والطرق الصوفية. في إ. خ. العلاف وآخرون، *تركيا المعاصرة* (ص. 93). الموصل.

(24) د. ابراهيم خليل احمد العلاف وآخرون: تركيا المعاصرة، الموصل، 1987، ص 166 – 167.

(25) اوقفت الحكومة صاحب جريدة (يني سوز) أي (الصوت الجديد) الصادرة في اسطنبول في ايار 1951 لنشره مقالا عن الشيوعية بعنوان (يا عمال العالم اتحدوا) انظر: جمهورية العراق، وزارة الاعلام، د.ك. و.: تقارير المفوضية العراقية فدي انقرة، ملفه 2739 و75 في (27 / ايار / 1951).

(26) الامم المتحدة، التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط 1945- 1954، ص216

(27) تم فرض قيود على عملية دخول العمالة التركية الى اوروبا مما قلل عدد الاتراك المهاجرين الى اوربا مدن 100 الف الى 11 الف سنويا انظر: **تونج، د)** .د.ت .(*مشكلة البطالة المتزايدة المضخمة في تركيا* (م.ب.م، مترجم). بغداد، ص7.

(28) **الغفور، ع. ق** .(1987) .الديانة والطرق الصوفية. في إ. خ. العلاف وآخرون، *تركيا المعاصرة* (ص. 93). الموصل.

(29) **بايار، ج** .(1966) .*أنا أيضًا كتبت* (ب. حكمت، مترجم، ج3، ج7). مطبعة بهاء، ص1671.

(30) تقرير المفوضية العراقية في أنقرة 7 أيار 1952 حلف شمال الأطلسي وحلف بغداد في وثائق الممثليات الدبلوماسية العراقية في أنقرة واسطنبول، جمع وإعداد د. صبحي ناظم توفيق، بغداد 2002 وثيقة رقم 34، ص118-119 وسنرمز للكتاب بـ ح. ش. أ. ح. ب. انظر ملحق رقم (1).

(31) د.ك. و، تقرير السفارة العراقية في انقره إلى وزارة الخارجية 1953/10/19، تقرير شهر أيلول الملف 2741، الوثيقة 8، ص23.

(32) **بايار، ج** .(1966) .*أنا أيضًا كتبت* (ب. حكمت، مترجم، ج3، ج7). مطبعة بهاء، ص1671..

(33) **النعيمي، أ. ن** .(1981) *تركيا وحلف شمال الأطلسي* .عمان، 117.

)34(**Horris, G. S.** (1972). *Troubled alliance: Turkish-American problems in historical perspective 1954–1979*. Washington, p. 72.

(35) **أوغلو، ب. ب** .(1983) .*تركيا في أزمة: من الرأسمالية الدولية إلى الاستعمار الحديث* (ترجمة مركز البحوث والمعلومات). بغداد، ص147.

(36) **ساجلار، ر** .(1958) .تركيا الحديثة: الاقتصاد السياسي للديمقراطية التركية. في *تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري* (ص. 33). بيروت..

)37(**Yearbook on International Communist Affairs.** (1974). California, p. 228

(38) د. ك. و، تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية في 1951/3/27 أهم الحوادث الطارئة في تركيا، الملف 2739 الوثيقة 75.

)39(karpat. H. ، (1966). Turkey 's Politics ، New jersey ،.p.374.

(40) د.ك. و، تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية في 1952/4/9، تقرير شهر آذار 1952، الملف 2740، الوثيقة 74.

Corresponding author:

(41) أحمد، إ. خ.، وآخرون .(1987) *الأحزاب السياسية في تركيا*. في إ. خ. أحمد وآخرون، *تركيا المعاصرة* (ص. 182). مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل.

)42(Quoted in: **Senşeker, E.** (1962). *Turkish Ministry of Press, Broadcasting and Tourism*. Ankara, p. 187.

(43) د.ك. و، تقرير السفارة العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية في 18م1953/6، المذكرة الروسية، الملف 2741، الوثيقة 43ص98.

)44(**Tamkoc, M.** (1977). The impact of the Truman Doctrine on the national security interest of Turkey. *Foreign Policy, 6*(3–4), p. 20.

(45) **كيرك، ج** .(1957) *موجز تاريخ الشرق الأوسط من ظهور الإسلام إلى الوقت الحاضر* (ع. الإسكندري، مترجم). دار الطباعة الحديثة، الإسكندرية..

)46(Tamoc, Matin, op.cit. p.20.

)47(**Central Intelligence Agency.** (1951). *Key problems affecting US efforts to strengthen the Near East*. Film No. 1, p. 133.

(48) **مانكو، أ** .(1997) *تركيا الحليف القلق* (ص. س. علي، مترجم). مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ص4..

)49(**Fisher, S. N**. (1959). The Middle East, a History, new York،.p.294

(50) الزبيدي، ك. م .(2018) *موجز تاريخ تركيا الحديث*. دار الرياحين للنشر والتوزيع. الحلة، العراق، 2018، ص124.

(51) **مقلد، إ. ص**. (1970). الناتو والاستراتيجية البحرية السوفيتية. *مجلة السياسة الدولية، 19*، 102.

(52) **Ataov, T.** (1970). *N.A.T.O. and Turkey*. Ankara: Seving Printing House.

(53) **النعيمي، أ. ن** .(1981) *تركيا وحلف شمال الأطلسي*. عمان، 136.

1. Ahmed, F. (n.d.). *Previously cited source*, pp. 230–231.
2. Beriroglu, B. (1983). *Turkey in Crisis: From State Capitalism to Neo-Colonialism* (Trans. Center for Research and Information). Baghdad.
3. Al-Nuaimi, A. N. (1981). *Turkey and the North Atlantic Treaty Organization*. Amman.
4. D.K.W. (1950, May 24). Report of the Iraqi Commission in Ankara to the Iraqi Ministry of Foreign Affairs, *Program of the New Ministry*, File 2738, Document 97.
5. Al-Obaidi, M. (n.d.). *Previously cited source*, p. 109.
6. Yassin, A. T. (2010). Statism and Its Impact on Turkish Politics Until 1960. *Sirman Ra' Magazine*, (18), 24–25. University of Tikrit.
7. Ibid., p. 25; Al-Obaidi, M. H. H. (n.d.). *Previously cited source*, p. 110.
8. Al-Obaidi, M. H. H. (n.d.). *Previously cited source*, p. 110.

Corresponding author:

9. Al-Jawaheri, I. (1991). The Direction of Agricultural Reform Policy in Turkey 1923–1980. *Turkish Studies Journal*, (2), 43. Center for Turkish Studies, University of Mosul.
10. United Nations. (1955). *Economic Developments in the Middle East 1945–1954*. New York, p. 206.
11. D.K.W. (1952, October 11). Report of the Iraqi Commission in Ankara to the Ministry of Foreign Affairs, *Report for September 1952*, File 2740, Document 51.
12. Ibid., p. 112; United Nations. (1955). *Previously cited source*, p. 206.
13. Al-Obaidi, M. H. H. (n.d.). *Previously cited source*, p. 112.
14. Ibid., p. 112.
15. Al-Obaidi, M. (n.d.). *Previously cited source*, p. 113.
16. Center for Research and Information. (1982). *Turkish Foreign Trade Trends*, (2), p. 43. Baghdad.
17. Soysal, I. (1977). The Influence of the Concept of Western Civilization on Turkish Foreign Policy. (Nos. 3–4), p. 6. Ankara.
18. Al-Nuaimi, A. N. (1981). *Turkey and NATO*. Amman, p. 160.
19. Al-Nuaimi, A. N. (1981). *Turkey and NATO*, *Previously cited source*, p. 160.
20. Tashan, S. (1978). Turkey and the West. *Foreign Policy*, (1–2), p. 3.
21. Al-Nuaimi, A. N. (1981). *Turkey and NATO*, *Previously cited source*, p. 162.
22. Ibid., p. 162.
23. Ghafour, A. Q. (1987). Religion and Sufi Orders. In I. K. Al-Allaf et al. *Contemporary Turkey* (p. 93). Mosul.
24. Al-Allaf, I. K., et al. (1987). *Contemporary Turkey* (pp. 166–167). Mosul.
25. Republic of Iraq, Ministry of Information. (1951, May 27). Suspension of the Newspaper Yeni Söz. *D.K.W.: Reports of the Iraqi Commission in Ankara*, File 2739, Document 75.
26. United Nations. (1955). *Economic Developments in the Middle East 1945–1954*, p. 216.
27. Tong, D. (n.d.). *The Problem of Growing Inflationary Unemployment in Turkey*, File One (Trans. M.B.M.), p. 7. Baghdad.
28. Ghafour, A. Q. (1987). Religion and Sufi Orders. In I. K. Al-Allaf et al. *Contemporary Turkey* (p. 93). Mosul.
29. Bayar, C. (1966). *I Also Wrote* (Vol. 7, Trans. B. Hikmat). Baha Press, Istanbul, p. 1671.

 Corresponding author:

30. D.K.W. (1952, May 7). Report of the Iraqi Commission in Ankara. In Tawfiq, S. N. (Ed.) (2002). *NATO and the Baghdad Pact*... (Doc. No. 34, pp. 118–119). Baghdad.
31. D.K.W. (1953, October 19). Report of the Iraqi Embassy in Ankara to the Ministry of Foreign Affairs, *September Report*, File 2741, Document 8, p. 23.
32. Bayar, C. (1966). *I Also Wrote* (Vol. 7, Trans. B. Hikmat). Baha Press, Istanbul, p. 1671.
33. Al-Nuaimi, A. N. (1981). *Turkey and NATO, Previously cited source*, p. 117.
34. Horris, G. S. (1972). *Troubled Alliance: Turkish-American Problems in Historical Perspective 1954–1979*. Washington, p. 72.
35. Berberoglu, B. (n.d.). *Previously cited source*, p. 147.
36. Kider, S. (1958). Modern Turkey: The Political Economy of Turkish Democracy. In *Turkey: Between Bureaucratic Elites and Military Rule* (p. 33). Beirut.
37. Yearbook on International Communist Affairs. (1974). California, p. 228.
38. D.K.W. (1951, March 27). Report of the Iraqi Royal Commission in Ankara to the Ministry of Foreign Affairs, *Most Important Incidents in Turkey*, File 2739, Document 75.
39. Karpat, K. H. (1966). *Turkey's Politics*. New Jersey, p. 374.
40. D.K.W. (1952, April 9). Report of the Iraqi Royal Commission in Ankara to the Ministry of Foreign Affairs, *March Report*, File 2740, Document 74.
41. Ahmed, I. K., et al. (1987). Political Parties in Turkey. In *Contemporary Turkey*. Turkish Studies Center, Mosul, p. 182.
42. Şeker, E. Ş. (1962). *Turkish Ministry of Press, Broadcasting, and Tourism*. Ankara, p. 187.
43. D.K.W. (1953, June 18). Report of the Iraqi Embassy in Ankara to the Ministry of Foreign Affairs, *The Russian Note*, File 2741, Document 43, p. 98.
44. Tamkoç, M. (1977). The Impact of the Truman Doctrine on the National Security Interests of Turkey. *Foreign Policy*, Vol. 6(3–4), p. 20.
45. Kirk, G. (1957). *A Short History of the Middle East from the Rise of Islam to the Present Time* (Trans. O. Al-Iskandari). Modern Printing House, Alexandria.
46. Tamkoç, M. (1977). *Op. cit.*, p. 20.

 Corresponding author:

47. Central Intelligence Agency. (1951, April 25). *Key Problems Affecting U.S. Efforts to Strengthen the Near East*, Film No. 1, p. 133.
48. Mango, A. (1997). *Turkey: The Uneasy Ally* (Trans. S. S. Ali). Center for Turkish Studies, University of Mosul, p. 4.
49. Fisher, S. N. (1959). *The Middle East: A History*. New York, p. 294.
50. Hamza, K. M. (n.d.). *Previously cited source*, p. 124.
51. Maqlad, I. S. (1970). NATO and Soviet Naval Strategy. *International Politics Magazine*, (19), 102. Cairo.
52. Ataov, T. (1970). *NATO and Turkey*. Ankara: Serving Printing House, p. 116.
53. Al-Nuaimi, A. N. (1981). *Turkey and NATO*, p. 136.

 Corresponding author: